لو كان المتنبي حياً - جسدياً - لأعلن احتجاجه !

□يحيى السماوي

لا يمكن تبرير الحملة الأخيرة التي استهدفت باعة الكتب وأكشاكهم على أرصفة شارع المتنبي إلا بكونها حرب الجهل على الفكر والأدب والمعرفة ، وحرب المتخمين على الفقراء ، وأن القائمين بها ومَنْ وراءهم أعداء للثقافة بقصد أو دون قصد.

لقد شعرت بالقرف حين قرأت خبر الحملة وشاهدت صور الكتب الممزقة والأكشاك المحطمة، إثر قيام مفرزة من " الأشاوس الجدد " وقد دُجِّجَ أفرادها بالأسلحة يقودها أكثر من " خير الله طلفاح جديد " داهموا يوم الإثنين الماضي شارع المتنبي مستهدفين باعة الكتب على الأرصفة ، فحطموا الأكشاك ونثروا محتوياتها مُطلقين الكلام البذيء على أصحابها مما خلق حالة من الذهول والهلع حوّلت شارع المتنبي من حديقة معرفة وبستان ثقافة إلى مكبّ كتب ممزقة ونفايات أكشاك محطمة !

مثل هذا العمل لا يمكن تبريره بحجج واهية كالزعم مثلا بأن الكادحين . أصحاب بسطيات وعربات الكتب .قد تجاوزوا على القانون " المُتجاوز عليه أساسا بمثل هذه الحملات " باحتلال الأرصفة ، فشارع المتنبي يكتسب أهميته من وجود الكتب وباعتها، وما كان هذا الشارع سيبقى قِبلة الأدباء العراقيين والسيّاح العرب والأجانب لولا مكتباته وباعة الكتب فيه بمن فيهم الباعة الذين افترشوا الأرصفة أمام بسطياتهم وعرباتهم ..

إذا كانت الذريعة هي التجاوز على الأرصفة ،فالمفروض تبليغ الباعة من قِبَل أمانة العاصمة وإلفات نظرهم والعمل على إيجاد بدائل كفتح سوق جديد للكتب المستعملة واستيعاب هؤلاء الباعة وجميعهم ذوو عوائل فقيرة ، وليس رمي بضاعتهم والاعتداء عليهم بالكلام البذيء . لهؤلاء الباعة فضل كبير في توسيع القاعدة الثقافية من خلال توفير الكتب بأسعار زهيدة ، إضافة لكون الكثير منها كتباً غير متوافرة في المكتبات قد لا تتواجد حتى في دار الكتب القديمة..

بالأمس القريب فوجئ الجميع بحملة المداهمات التي طالت بعض النوادي ومنها نادي اتحاد الأدباء والكتاب العراقي ، والعبث بموجوداتها والاعتداء الجبان على بعض المتواجدين . كما ظهر ذلك جليا في أشرطة الفيديو .

... والآن حملة أخرى على باعة الكتب الجوّالين في شارع المتنبي ...فهل سنشهد في الغد القريب حملة جديدة على السينمات والمسارح ودور العرض الفنية لتحويلها إلى تكايا ؟

وعلى افتراض أن الحملة كانت للحيلولة دون احتلال هؤلاء الكادحين لساعات محددة من كل نهار مساحات من الأرصفة دون إيجار ، فإن مثل هذا الافتراض يوجب على قادة الحملة أن يُداهموا أولاً النواب البرلمانيين الذين يتقاضون بدلات إيجار بينما هم احتلوا بيوت الدولة شهورا وسنوات مجانا وليس بضع ساعات من كل نهار ... أن يداهموا أصحاب الشركات الوهمية الذين سرقوا أموال الشعب العراقي وليس مداهمة هؤلاء الكادحين والعبث بممتلكاتهم البائسة ... لا نريد لبغداد أن تكون " قندهار جديدة " .. نريدها بغداد القديمة الآمنة المطمئنة .. بغداد الكتاب والمحراب وزرياب والمتنبي والكاظم وأبي حنيفة وأبي نؤاس ..

لو كان المتنبي حياً لأعلن احتجاجه واستنكر الحملة .

القضية الكردية على طاولة الاشتراكية الدولية

الرئيس جلال طالباني(ارشيف)

فضلا عن إعادة انتخاب مام جلال نائباً لرئيس "الاشتراكية الدولية" مجدداً فإن المؤتمر الأخير للمنظمة شكل منبراً مهماً لطرح القضية الكردية وعدالتها في محفل دولي نافذ حيث لطالما عانت القضية الكردية من العزل وغلق المحافل الدولية أمامها وإبقائها تالياً رهينة القمقم الإقليمي المطبق عليها .

□شيرزاد عادل اليزيدي

فمع تدشين التجربة الديموقراطية في كردستان قبل عقدين والتي كانت إحدى الإرهاصات الأولى لموجة التحولات الكبرى التي تعيشها منطقتنا الآن وما انعكس جراء ذلك من تأثيرات إيجابية على الأجزاء الأخرى من كردستان خاصة بعد سقوط نظام صدام البعثي وإكساء التجربة الكردية في العراق الشرعية الدستورية والقانونية في إطار عراق ديموقراطي اتحادي ،تلك التجربة التي لطالما مثلت نموذجا ناصعا للعراق ككل حتى أن كردستان إبان اشتداد الاحتراب الطائفي وتفشي الإرهاب في بلاد الرافدين بعيد سقوط صدام كانت تسمى وعن حق العراق الآخر حيث أجواء السلم والتنمية والحريات رغم وجود ملاحظات جدية على التجربة ككل لكنها قياسا بالعراق العربي وببقية دول المنطقة شكلت ولا تزال واحة استقرار وديموقراطية واعدة وقابلة للتطوير والتجدد ،الأمر الذي انعكس على صعيد الانفتاح الدولي وحتى الإقليمي على الإقليم الذي أثبت نفسه كرقم فاعل ووازن في معادلات العراق والمنطقة حيث باتت تتدفق الاستثمارات والرساميل الخارجية بمليارات الدولارات على الإقليم الكردي العراقي وأخذنا نرى عشرات القنصليات والمكاتب التمثيلية والتجارية والثقافية للعديد من دول العالم لا سيما الأوروبية منها ما أسهم في تقديم حقيقة للعالم كله مفادها أن الكرد شعب قادر على حكم نفسه ديموقراطيا بل وتطوير نموذج متقدم على صعيد العراق كله ما بدد الكثير من الرؤى والانطباعات السائدة عنهم التي لطالما عملت الترسانات الإعلامية والدبلوماسية المضادة لهم خاصة في الدول المقتسمة لوطنهم على ترويجها عن كونهم عامل توتير وتأزيم.

بيد أن مؤتمر "الاشتراكية الدولية" الأخير في كيب تاون في جنوب إفريقيا كان محطة بارزة لإعادة طرح القيم والمبادئ المؤسسة لعدالة القضية الكردية ومشروعية الحق الكردي ،وعلى رأس تلك الثوابت مبدأ حق تقرير المصير الذي جوبه برفض وامتعاض حزب الشعب الجمهوري التركي الذي انسحب من قاعة المؤتمر احتجاجاً على الإشارة إلى هذا الحق الذي طرحه الوفد الكردي كإطار لسبل وآليات حل القضية الكردية بوصفها أحد أهم القضايا القومية التحررية العالقة في العالم وإثر تصدي رئيس وفد الاتحاد الوطني الكردستاني إلى المؤتمر السيد ملا بختيار لموقف حزب الشعب الجمهوري الذي ليس بلا دلالة أن مؤسسه هو كمال أتاتورك إذ أكد رئيس وفد الاتحاد الوطني أن إعادة اجترار المقاربات العنصرية المنافية للعصر في بدايات القرن مع تقسيمات سايكس - بيكو الاستعمارية وتقسيم كردستان بين أربع دول ما عاد يجدي نفعا في عصرنا هذا لاسيما وأننا نعيش زمن ربيع شعوب المنطقة ،وفي مقدمتها الشعب الكردي الذي كان الضحية الأبرز للمنظومة الاستبدادية السائدة في المنطقة على مدى قرن من الزمان في رد مفحم شكل مرافعة تاريخية دفاعا عن عدالة قضية شعب ،الأمر الذي سيسجله التاريخ الكردستاني بأحرف من ذهب كإحدى محطات الانتصار المشهودة لعدالة القضية الكردية للاتحاد الوطني الكردستاني عامة ولرئيس وفده ملا بختيار خاصة في تصديه من على منبر "الاشتراكية الدولية" للموقف العنصري المتشنج للحزب التركي.

وكما كان مام جلال أول من يلقي خطابا لرئيس دولة باللغة الكردية في الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدث السيد ملا بختيار بالكردية لأول مرة في مؤتمر لمنظمة "الاشتراكية الدولية" فالكرد والحال هذه ها هم يصلون بقضيتهم إلى مختلف أصقاع العالم ومنابره بل يتصدون بقوة الحق للدعاوى العنصرية الفاشية بحقهم ويكسبون دعم وتعاطف قوى ومؤسسات دولية كبرى كما الحال مع "الاشتراكية الدولية" التي اعتمدت من حيث المبدأ إدراج حق تقرير المصير للشعب الكردي كحق مبدئي لا غبار عليه بفضل الأداء والحضور الفاعلين للوفد الكردي عامة ووفد الاتحاد الوطني خاصة حيث نجح الطرف الكردي في تشكيل كتلة كردية تضم القوى الكردستانية الممثلة في المؤتمر من مختلف أجزاء كردستان في خطوة مهمة تعكس حقيقة أن حل القضية الكردية ينبغي أن يكون شاملا بما يسهم في تسوية عادلة لواحدة من أعقد قضايا الشرق الأوسط على قاعدة الإقرار بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بما يضمن الشراكة الكاملة لهذا الشعب في إطار الدول المقتسمة لوطنه ،فتقرير المصير والحال هذه لا يعني بالضرورة الاستقلال بقدر ما أنه يؤسس لتعاقد وطني اتحادي اختياري بين الكرد ومختلف القوميات السائدة في الدول المقتسمة لوطنهم الكردستاني ،ويبقى الحق في الاستقلال بطبيعة الحال مشروعا وإن لم يكن عمليا أو واقعيا أقله في وقتنا الراهن.

إن النجاح في إدراج بند حق تقرير المصير كصيغة حل للقضية الكردية وتبني المؤتمر المبدئي لذلك وتكليفه الكتلة الكردية ببلورة رؤية متكاملة عن تلك الصيغة على هدي هذا الحق معطوفاً على الحضور اللافت الذي جذب الأضواء في أروقة المؤتمر للوفد الكردي الذي نجح في التمثل ككتلة واحدة ما انعكس إيجاباً على الوزن والدور الكرديين في هذه المنظمة الأممية يجعلنا نتفاءل في أن تشكل هذه المكاسب الكبيرة للكرد في "الاشتراكية الدولية" توطئة للمزيد منها لاسيما وأن ثمة حديثا عن إمكانية عقد المؤتمر القادم للمنظمة في إقليم كردستان ،الأمر الذي سيكون حدثا تاريخيا بكل المقاييس ،فكردستان التي لطالما كانت ضحية نظريات الحقد والعنصرية والتمييز والإبادة وتطبيقاتها وهي تنفض غبار كل ذلك عنها رويداً رويداً أقله في كردستان العراق هي خير من تحتضن منظمة تنتصر لقيم التسامح والتعايش والتعدد والمساواة وغيرها من المبادئ المؤسسة للاشتراكية الديموقراطية.

الإعلام.. ودوره في رسم السياسة العامة!

□سليمة قاسم

السياسة العامة هي مجموعة البرامج التي يعتمدها النظام السياسي في أي بلد، وهي في الوقت نفسه تتمثل في الإجراءات التي يتخذها صناع القرار لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع أو لتحقيق أهداف تنشدها شريحة واسعة من ذلك المجتمع، لتأخذ طريقها إلى التشريع ثم التنفيذ في ما بعد.

تتولى رسم السياسة العامة لأي بلد، جهات رسمية تتمثل في السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما الجهات غير الرسمية فهي تقوم بالضغط على صانعي القرار الرسميين بشكل انفرادي أو توحيد جهودها ، وهم الجماعات الضاغطة وتتكون من الاتحادات المهنية مثل نقابات العمال، رجال الأعمال، الأحزاب السياسية والرأي العام (المواطنون)، فضلا عن وسائل الإعلام، التي تعد سلطة رابعة تراقب وتنقد وتقوّم.

تمتلك وسائل الإعلام القدرة على ترتيب أولويات الجماهير وتوجيه الرأي العام وبلورة وتوحيد خطابه لتشكيل قوة ضاغطة لإيصالها إلى راسمي السياسة العامة، ولعل أهم الطرق العملية والفاعلة للتعاون بين راسمي السياسات العامة الرسميين وبين المؤسسات الإعلامية تتمثل في فتح قنوات للتواصل بين الطرفين وإيجاد صيغة عمل مشتركة للعمل بينهما وإشراك المؤسسات الإعلامية في صنع السياسات العامة بما يضمن مصالح شرائح واسعة في المجتمع.

ومن الملاحظ أن دور المؤسسات الإعلامية في رسم السياسة العامة ليس بمستوى الطموح، رغم أهميته لا سيما بعد سنوات التغيير في طرح المشاكل التي يعانيها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، لكن ضعف دور المؤسسة الإعلامية في صنع السياسة العامة لاتتحمله وحدها فقط ، فعدم اكتمال النضج السياسي لدى صانعي القرار أنفسهم نتجت عنه نظرة قاصرة للإعلام وخلل في فهم أبعاد العمل الإعلامي.

وهذا لا ينفي دور وسائل الإعلام الفاعل في تراجع صانعي القرار عن تنفيذ بعض القرارات بدليل مشكلة المتجاوزين التي نبهت لها وسائل الإعلام، وعن الآثار والمشاكل الاجتماعية التي ستنتج عنها وتسببها في تشريد آلاف العوائل عند تهديم دورهم- فيما لوتم التنفيذ- وعلى إثر ذلك اضطرت الجهات الحكومية إلى تأجيل قراراتها المتعلقة بإخلاء بيوت التجاوز من ساكنيها تمهيدا لهدمها ، كما شنت وسائل الإعلام حملة واسعة عند تخصيص مبالغ ضخمة في موازنة العام الحالي لشراء سيارات مصفحة للنواب، اضطر معها المجلس إلى التصويت بأغلبية ساحقة على مناقلة مبالغ السيارات إلى أبواب أخرى في الموازنة لم يتم تحديدها بعد.

انخراط المؤسسات الإعلامية في عملية صنع السياسة العامة سيسهم في تطور أداء هذه المؤسسات التي ستصبح شريكة في صنع القرار عن طريق كسبها ثقة الجماهير، فدور الإعلام في عملية صنع السياسات العامة لاينتهي عند التعريف بالمشاكل التي يعانيها المجتمع لتأخذ طريقها إلى راسمي السياسات العامة فقط، بل يتعداه إلى مخاطبة الجمهور والعمل على توعيته من خلال حملات إعلامية للتعريف بطبيعة القوانين التي تم تشريعها والتأثيرات الإيجابية والسلبية التي رافقت عملية التنفيذ بحيث تسير تلك الحملات جنبا إلى جنب مع السياسة العامة، فإذا أردنا أن يكتب النجاح للسياسة العامة فيجب أن تصبح عملية التوعية جزءاً من ثقافة المواطن والمجتمع وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام.

تقوم المؤسسات الإعلامية بوضع خطط مبرمجة الهدف منها إحداث تأثير معين في مسار صناعة السياسة العامة بما يتفق وهذه السياسات وتحليلها بأسلوب علمي وموضوعي منظم يعتمد على استعمال المنطق وتوقع درجة نجاحها ومحاولة الاستفادة من التجارب المتشابهة إقليمياً ودولياً للوصول إلى أفضل الصيغ لاختيار سياسة عامة مناسبة إضافة إلى تنظيم استطلاعات الرأي العام وتوزيع الاستبيانات ونشر نتائجها بكل شفافية وإجراء دراسات لتحليل تلك النتائج والاستعانة بمراكز البحوث والمكاتب الاستشارية وأساتذة الجامعات والمختصين لمعرفة جدوى القوانين التي تم تشريعها وأين وصلت مراحل تنفيذها ،فتكون المؤسسات الإعلامية بدورها قوى داعمة لتلك القوانين أو دافعة لها ،وقد تكون معارضة وممانعة لها حين تضر بمصالح شرائح معينة في المجتمع ومحاولة التأثير فيها لتشريع قوانين بديلة تأخذ بنظر الاعتبار الأضرار التي نتجت عنها ومحاولة تلافيها في التشريع الجديد كما حدث مثلا مع قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦، كذلك تقوم المؤسسة الإعلامية بتنظيم الندوات وورش العمل للتعريف بمختلف القضايا التي تهم الرأي العام من اجل خلق وعي سياسي واقتصادي للفرد في المجتمع يستطيع من خلاله التعرف على حقوقه وواجباته.

أما علاقة الحكومة بالمؤسسات الإعلامية فيجب أن يكون طابعها الحياد والمهنية لتأخذ دورها في رسم السياسة العامة وضمان تحقيق تكافؤ الفرص ومد جسور التواصل معها بغض النظر عن توجهاتها السياسية وعدم تفضيل مؤسسة على أخرى، بما يضمن استقلالية الإعلام وقدرته على إحداث تأثير إيجابي على آراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع التي تتفق مع هذه السياسات وأهدافها العامة.

ملاحظة: عن دراسة أعددتها للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

حماية وسائل الاعلام ضرورة تفرضها المخاطر التي تتعرض لها (ارشيف)

حماية الحقوق المدنية

□يعقوب يوسف جبر

في ظل المجتمع المدني تبرز لغة الحكمة والفهم والثقة المتبادلة والحرص من جميع أفراد المجتمع على حقوق الجميع ، فمثلما يحرص الفرد على حماية حقوقه الخاصة يجب أن يحرص في نفس الوقت على حماية حقوق الآخرين ، وهو دليل نمو في الوعي المدني الجمعي والاجتماعي واضمحلال نزعة النيل والانتقام من الآخرين ،حيث تختفي ظاهرة تسلط الأقوى أو استخدام السلطة لإجبار الآخرين على الخنوع ، وينطبق هذا المعيار على القائمين على شؤون الدولة وليس فقط على المجتمع بجميع فئاته ، فمثلا نتيجة انتشار مبدأ الاستبداد شاعت ظاهرة التسلط من خلال المكاتب والمناصب ، فثمة موظفون ومسؤولون ومدراء دوائر يستغلون قوة مناصبهم لابتزاز المواطنين وإجبارهم على دفع الرشاوى مقابل ترويج معاملاتهم ، وعندما يشعر المواطن بالرهاب النفسي نتيجة شيوع هذه الممارسة البيروقراطية (سلطة المكاتب) سيندفع تلقائيا باتجاه الاستجابة لضغط هؤلاء الفاسدين لأنه غير محميّ من الدولة والمجتمع ، وهذه ظاهرة خطيرة تتناقض مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان المدنية ، بل هي ظاهرة سلبية تعود جذورها للمجتمعات البدائية غير المدنية التي تدب في أوصالها الفوضى والعنف والقسوة والقمع وتجريد الإنسان من إنسانيته وكرامته عبر إذلاله بمختلف الوسائل والسبل .

حقيقة المجتمع المدني تتطلب توفير الفرص المناسبة التي بموجبها يشعر الإنسان بإنسانيته وآدميته وكرامته ، وهذا الشعور النفسي حق دستوري مشروع ، فمن حقه أن ينتفع به ويشعر به ويمارسه على أرض الواقع عبر آلية التعبير عنه ، أما لو لم ينتفع بهذا الحق فإنه إنسان مسلوب من قيمة الشعور والإحساس بمدنيته وكرامته وأمنه ؛ بل عوضا عن ذلك سيشعر بالدونية والقلق والتوتر وعدم الاطمئنان .

إن الارتقاء بمستوى الوعي المدني لدى أفراد المجتمع يتم عبر تفعيل برامج توجيهية تثقيفية إرشادية تقوم بها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والتربوية ، وتتضمن هذه البرامج إيصال ونشر الخبرات العقلية والنفسية ؛ التي تساهم في تقويم الشخصية النفسية والمعنوية للأفراد ، منها تنمية وتحفيز دافع الحرص على أمن المجتمع لدى كل فرد وتبيان مخاطر استخدام العنف ونتائجه الوخيمة على المجتمع بأسره ، ومنها إلحاق الضرر المادي والمعنوي والنفسي بضحايا العنف ؛ وظهور الأمراض النفسية المختلفة بين هؤلاء الضحايا ؛ وإصابة بعضهم بالعوق الجسدي أو النفسي أو العقلي ، بينما نجد أن تفعيل آليات الأمن المدني ونشر ثقافته بالتعاون بين أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ؛ سيساهم في نمو مجتمع ناشط وفاعل قادر على البناء والاستمرارية له القدرة على معالجة الخلل ومن ثم بلوغ التكامل المدني ، ومن الطبيعي أن المجتمع الحديث العهد في مجال التنمية المدنية سيمر بتجربة شاقة لتغيير طبيعة سلوكياته غير المدنية لكي يستبدلها بسلوكيات مدنية رصينة .

في العراق ما زلنا نواجه ظاهرة العنف وتهديد أمن المواطنين من داخل المجتمع نفسه بسبب غياب مفهوم الوعي المدني وافتقار بعض الأفراد لأخلاقياته ، معنى ذلك أن مجتمعنا لم يسر بعد في طريق التمدن والمدنية بخطى واضحة ، لذلك ثمة حاجة ماسة لبذل جهود واسعة لرسم خطى المجتمع ونقله من مرحلة التخلف إلى مرحلة التمدن.

من المنطقي أن بناء الفرد المدني يتجسد في تنشئته تربوياً أولاً عبر الترويج لمفاهيم المدنية برمتها ؛ منها حمله على استيعاب مفهوم التفاعل مع الآخرين نفسيا واجتماعيا والتعاون معهم لبناء الحياة المدنية المستقرة الصالحة ، ودفعه باتجاه تربية ذاته لكي تكون رافضة لكل وسائل العنف والقسوة حتى على مستوى الشعور النفسي الذي يصاحب البعض لأنه راسخ في نفوسهم رغم تظاهرهم بالتسامح ، لذلك من مقتضيات بناء الذات مدنيا ؛ ترسيخ جذور المشاعر المدنية منها حب الآخرين والتفاني من أجل تحقيق منفعتهم ، بحيث تكون هذه المشاعر على شكل معتقدات لا يمكن للفرد أن يتخلى عنها ، ومن هذه المشاعر حب الوطن وحب الأسرة والرغبة في المساهمة في نشر القيم الفاضلة ،كالتعاون الذي يعد أساسا متينا لقيام مجتمع ذي صبغة مدنية .